تأثير تقنيات الحوكمة الرقمية على الإفصاح المالي في البنوك المصرية: دراسة حالة"

The Impact of Digital Governance Technologies on Financial Disclosure in Egyptian Banks: A Case Study

شرقاوي عبدالظاهر شرقاوي خميس الفار

تحت اشراف

الأستاذ الدكتور/عبدالمقصود عبدالقادر سليمان

استاذ التحليل العددي بكلية العلوم

جامعة العريش

الأستاذ الدكتور/ حسن احمد منير الصادي

استاذ التمويل والاستثمار

كليه التجارة-جامعة القاهرة

د. سيف الإسلام محمود عبد الحميد

مدرس المحاسبة بكلية التجارة جامعة القاهرة

الملخص:-

تعد الحوكمة الرقمية من الأدوات الحديثة التي تلعب دورًا متزايد الأهمية في تعزيز الشفافية والإفصاح المالي في القطاع المصرفي. يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير تقنيات الحوكمة الرقمية على جودة الإفصاح المالي في البنوك المصرية. سيتم دراسة كيفية تطبيق هذه التقنيات في تحسين مستوى الإفصاح، وتعزيز الشفافية، وضمان الامتثال للمعايير المالية الدولية. من خلال دراسة حالة لبعض البنوك المصرية، سيتناول البحث التحديات والفرص التي تواجهها البنوك في تبني هذه التقنيات، وكذلك تأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع المصرفي. كما

يهدف البحث إلى تقديم توصيات لتحسين استخدام تقنيات الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية والإفصاح المالي.

الكلمات المفتاحية:- الحوكمة الرقمية، الإفصاح المالي ، القطاع المصرفي المصري

Abstract:-

Digital governance is one of the modern tools that play an increasingly important role in enhancing transparency and financial disclosure in the banking sector. This research aims to analyze the impact of digital governance technologies on the quality of financial disclosure in Egyptian banks. It will study how these technologies are applied to improve the level of disclosure, enhance transparency, and ensure compliance with international financial standards. Through a case study of some Egyptian banks, the research will address the challenges and opportunities faced by banks in adopting these technologies, as well as their impact on achieving sustainable development in the banking sector. The research also aims to provide recommendations to improve the use of digital governance technologies in enhancing transparency and financial disclosure.

Keywords:- Digital governance, financial disclosure, Egyptian banking sector

الفصل الاول :الاطار العام للدراسة:-

١/١ مقدمة:-

يزداد الاهتمام بموضوع الإفصاح والشفافية كأحد أهم الآليات والحلول التي تلجأ اليها الأطراف المختلفة لتحقيق مصالحها، فأسواق المال وهيئاتها ترى في الافصاح والشفافية ركنان أساسيان من أركان تعزيز كفاءة الأسواق، ويستعان بهما لجذب المستثمرين وإضفاء الثقة بين المتعاملين إذا قامت الجهات المعنية بمراقبة التقارير والقوائم المالية الصادرة عن الشركات التي يتم تداول أسهمها في السوق المالي يجب على هذه الجهات أن تتدخل لإزالة الغش وتمنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين مما لاشك فيه أن أي قصور في متطلبات الإفصاح والشفافية يجعل من البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، الأمر الذي ينعكس سلبا على قرارات المساهمين و المستثمرين المهتمين بهذه المعلومات، وقد يؤدي في حالات كثيرة إلى إفلاس الشركات وانهيار الأسواق المالية (فاتح وبشير،٢٠٠٦)

وقد أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأنظمة المالية والمحاسبية وعملية الإفصاح والشفافية في منظمات الأعمال، الأمر الذي ترتب عليه إلزامية دخول تكنولوجيا المعلومات في أداء عمليات الإفصاح، وظهرت المفاهيم المرتبطة بالحوكمة الرقمية التي ترشد وتوجه وتنظم طرق التعامل مع الأنظمة المالية والمحاسبية عند بيان نتائج الأعمال في بيئة تكنولوجيا المعلومات (Deloitte, 2015, p31).

لذلك أصبح علي الشركات التي ترغب في تحسين جودة أرباحها أن يكون لها قبول مجتمعي من خلال الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة لما لها من آثار إيجابية علي تضيق فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهو ما يؤدي بدوره إلي جذب المزيد من الاستثمارات وانخفاض تكلفة رأس المال وزيادة القيمة السوقية لاسهم الشركة (عقل، ٢٠١٠، إبراهيم ٢٠١٤).

١/٢ مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أدى الإهتمام المتزايد بتكنولوجيا المعلومات وإنتشار الخدمات الرقمية إلى تطوير طرق الإفصاح والشفافية في عرض البيانات والقوائم المالية للشركات، وبشكل أكثر كفاءة من الطرق المعتادة للإفصاح التقليدي.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الشركات تواجه العديد من التحديات، والسبب بذلك الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات وزيادة الاعتماد عليها في تقديم الخدمات المصرفية على الجوانب الرقمية؟

وهنا تظهر مشكلة هذه الدراسة، بأن هذا التحدي التكنولوجي يستدعي مواجهته بالحوكمة الرقمية، باعتباره أداة فعالة من أجل التأكد من أن الحوكمة الرقمية المستهدفة سوف ترفع بالأداء إلى مستويات أفضل من المستوى الحالي. **لذلك فان هذه الدراسة سوف تحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية:**

السؤال الرئيس الأول:- هل يوجد أثر للحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية والإفصاح في القوائم الماليه لتحقيق التنميه المستدامه بالقطاع المصرفي المصري؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية هي النحو الآتي:

السؤال الفرعي الأول:- هل يوجد أثر للأطر والقوانين التي تحكم تصميم وإطلاق الخدمات الرقمية في تعزيز الشفافية والإفصاح في عرض التقارير المالية لتحقيق التنميه المستدامه بالقطاع المصرفي المصري ؟

السؤال الفرعي الثاني:- هل يوجد أثر لإلتزام الإدارات والأقسام بالمخطط التوجيهي العام الصادر عن الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية والإفصاح في عرض القوائم المالية لتحقيق التنميه المستدامه بالقطاع المصرفي المصري ؟

١/٣ أهداف الدراسة:-

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في تحديد أثر الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية والإفصاح في القوائم الماليه لتحقيق التنميه المستدامه بالقطاع المصرفي المصري ، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١- تحديد أثر الإطر والقوانين التي تحكم تصميم وإطلاق الخدمات الرقمية في تعزيز الشفافية والإفصاح في عرض القوائم المالية لتحقيق التنميه المستدامه بالقطاع المصرفي المصري.

٢-تحديد أثر إلتزام الإدارات والأقسام بالمخطط التوجيهي العام الصادر عن الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية والإفصاح في عرض القوائم المالية لتحقيق التنميه المستدامه بالقطاع المصرفي المصري.

١/٤ أهمية الدراسة:-

تتمثل اهمية البحث في جانبين وهما

١/١/٤: الأهمية النظرية:-

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية النظرية في كونها تعتبر من الدراسات الأولى في جمهورية مصر العربية في حدود علم الباحث التي تناولت أثر الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية والإفصاح في القوائم الماليه لتحقيق التنميه المستدامه بالقطاع المصرفي المصري، حيث أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات المهمة في الاقتصاد.

٢/١/٤ : الأهمية العملية:-

تأتي أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية من إمكانية استفادة المؤسسات والمصارف المصرية من نتائجها بالشكل الذي يساعدها على تطبيق الحوكمة الرقمية من اجل تعزيز الشفافية والإفصاح، كما إن هذه الدراسة تستمد أهميتها من خلال النقاط الآتية:-

١- إنها تأتي في الوقت الذي قد تحتاج إليه المؤسسات المصرية لزيادة الوعي بأهمية الحوكمة الرقمية، وبالتالي التعرف على أهميته في التطبيق العملي للمفاهيم المرتبطة به.
٢- يتوقع من هذه الدراسة أن تفيد نتائجها المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الحوكمة الرقمية من خلال تعرفهم بأهمية الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية والإفصاح

١/٥ فرضيات الدراسة:-

تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة الأولى:- لا يوجد أثر للحوكمة الرقمية بأبعادها المتمثلة ب (الإطر والقوانين، إلتزام الإدارات والأقسام، المعايير والمقاييس، جودة الخدمة، الجوانب التنظيمية والمسؤوليات) في تعزيز الشفافية والإفصاح في القوائم الماليه. ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:- لا يوجد أثر للاطر والقوانين التي تحكم تصميم وإطلاق الخدمات الرقمية في تعزيز الشفافية والإفصاح في عرض القوائم المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:- لا يوجد أثر لإلتزام الإدارات والأقسام بالمخطط التوجيهي العام الصادر عن الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية والإفصاح في عرض القوائم المالية

الفرضية الفرعية الثالثة:- لا يوجد أثر للمعايير والمقاييس المعتمدة في أنظمة الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية والإفصاح في عرض القوائم المالية.

الفصل الثاني : الجوانب الفكرية للحوكمة الرقمية:-

مقدمة:-

تعد الحوكمة الرقمية أحد الوسائل الحديثة للتيسير الممنهج من قبل العديد من الدول، وقد لا ينحصر هدفها الرئيسي في ضمان أمن انتقال المعلومات الإدارية فقط، وإنما هو تعزيز مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات والمساهمة في تحسين جودة الخدمة بصفة عامة. وهذا ما يخلق مناخا تسوده الثقة والاحترام بين الإدارة والمواطن تجسيدا للديمقراطية الرقمية. ولكن تطبيق الحوكمة الرقمية مرهون بمجموعة من المتطلبات ينبغي توافرها؟

مفهوم الحوكمة الرقمية:-

دخل مفهوم الحوكمة في مجال الأعمال على نطاق واسع خاصة بعد الفضائح التي طالت كبريات الشركات العالمية والتي أدت إلى خسائر مالية جسيمة (شركة إنرون) وغيرها، وظهرت الحاجة إلى تشكيل أطر إجرائية لتمكين المدراء من إتخاذ القرارات بطريقة صائبة بحيث تصب نتائج قراراتهم مباشرة في خدمة هدف المؤسسة واستراتيجيتها.

وعلى سبيل المثال تعني حوكمة تكنولوجيا المعلومات بتشكيل استراتيجية معلوماتية للمؤسسة تتطابق أهدافها مع الاستراتيجية العامة لتلك المؤسسة وتوفير الاجراءات الخاصة والقوانين والسياسات الكفيلة بأن لا تخرج فرق العمل التقنية عن تلك الاستراتيجية، كما تعتني الحوكمة المعلوماتية بتهيئة وتنظيم العلاقات بين منتج الخدمات التكنولوجية ومستهلكيها الداخليين والخارجيين، وبينما تركز الإدارة المعلوماتية على الاعمال والاجراءات الداخلية للمؤسسة من قبيل تجهيز الانظمة وتركيبها وتشغيلها، تعنى حوكمة المعلوماتية أكثر بتحقيق التجانس بين الانظمة المعلوماتية المطلوبة وأهداف مؤسسات الأعمال (Business IT alignment).

وهناك عدة تعاريف للحوكمة الرقمية منها:-

- هي"استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كافة الإدارة، متبوعا بتغييرات على مستوى التنظيم واستعدادت جديدة للأفراد"

- هي "نمط للحكم يستخدم كافة الأنشطة الرقمية لتنظيم العلاقات المتشابكة بين الكيانات التنظيمية داخل الدولة الرسمية وغير الرسمية، بما يدعم صيانة السياسات وآليات تنفيذها لتحقيق الديمقراطية وحماية حقوق المواطن والحفاظ على استقلاله وزيادة الكفاءة في توزيع الخدمات الرقمية بما يحقق التنمية المستدامة"

- هي "مجموعة من القرارات التي تبين الإطار الذي يتم فيه تطوير مجتمع أساسه المعرفة، باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال"

- هي "طريقة للتسيير خاصة بالحكومة الرقمية، التي تسمح لهذه الأخيرة باستعمال الوسائل التكنولوجية لتحسين الخدمات العمومية بتطوير الشفافية والمساءلة في العلاقات بين المواطن والإدارة، وهذا يتم بتعزيز مجتمع المعلومات وتحقيق الديمقراطية الرقمية"

- هي "مجموعة من الأفعال والسلوكيات التي تندرج ضمنها المعلومات الرقمية للإدارة، أين تكون الشفافية هي القاعدة الذهبية لخدمة المواطن".

-"الحوكمة الرقمية في الإدارة هي توحيد طريقة العمل في كل الهيئات، وتوفير الوسائل التكنولوجية، وإعادة التنظيم والإصلاح الاداري"بهدف عصرنة الحكومة".

من خلال التعاريف السابقة، يمكن استنتاج أن الحوكمة الرقمية تعتبر نمطا حديثا للتسيير، أساسه استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة، مرفقة بتغييرات على مستوى التنظيم وسلوكات الأفراد. وتهدف إلى تحقيق مشاركة المواطن

وإعادة النظر في دور الحكومة ووظائفها بهدف تحقيق الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات وتحقيق جودة الخدمات المقدمة وتجسيد مبدأ الديمقراطية الرقمية.

أساسيات الحوكمة الرقمية :-

تتشكل الحوكمة الرقمية من مصطلحي حوكمة والكترونية فمصطلح الحوكمة ليس حديثا، بل قديم قدم الحضارة البشرية، فهو سيرورة اتخاذ وتنفيذ القرارات، ويمكن استخدامه في عدة سياقات: مؤسسية، وطنية، دولية، محلية (jamil, 2013, p. 6).

ولغويا تناول هذا المصطلح عدة جوانب كالحكمة التي تقتضي التوجيه والإرشاد، الحُكْم أي ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك، أيضا الإحتكَام الذي يقوم على الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وخبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة، وأخيرا التحاكُم الذي يعبر عن طلب للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

أما اصطلاحا فالحوكمة هي الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance ، وفيما يخص الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها، فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ".

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف.

فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها "، كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين ".

وقد أشير إلى أنها "مجال النشاط الذي يغطي تصميم السياسة، اتخاذ القرار، التنسيق، التحكيم عبر الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات" (Misuraca, 2012, p. 36) وهناك من يعرفها بأنها: " مجموع "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين ".

وبمعنى أخر، فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسؤولية.

وعلى ذلك، تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدى إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة.

كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ. (يوسف، ٢٠٠٧).

بينما تعني الرقمية عملية الالتقاء بين الحاسوب وشبكات الاتصال من خلال استعمال والكترونيات المستهلك (الصيرفي، ٢٠٠٨، صفحة ٢٣)، ويقصد بها كذلك نوع من التوصيف كمجال لأداء النشاط وهذه الوسائل والوسائط الرقمية المختلفة. (عامر، ٢٠٠٧، صفحة ٢٨)

لقد قاد ظهور العولمة والانفتاح العالمي وغزو الثورة التكنولوجية إلى تطبيق والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في شتى استخدامات المؤسسات والمجتمعات، الأمر الذي مس بدوره الحوكمة، وقصد تلبية متطلبات أفراد المجتمع ، كان من الضروري تحسين وتطوير الحوكمة.

فقد تطور مصطلح الحوكمة منذ ظهوره في أواخر التسعينات، حيث كان هذا المصطلح يركز على الحق والأمر، أما الآن فينصب اهتمامه على كيفية التفاوض بين مختلف مصالح المجتمع (LAHLOU, 2008).

فالحوكمة الرقمية حديثة النشأة ووليدة العصر نظرا لوضوح الدعم الذي توفره التقنيات الحديثة للمؤسسات قصد تحقيقها لأهدافها عبر تعزيز الحوكمة.

وعلى هذا الأساس تعددت التعاريف التي تناولت الحوكمة الرقمية ، حيث اعتبرت استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف مستويات الحكومة والقطاع العام بهدف تحسين الحوكمة.

معايير الحوكمة الرقمية :-

نظرا لتباين الدول والمجتمعات في مستوى النضوج السياسي والإجتماعي والإقتصادي، لذلك فإن وضع معايير موحدة لقياس الحوكمة الجيدة قد يفتقد إلى الموضوعية ويؤدي إلى عدم إحترام الخصوصيات الثقافية للمجتمعات، لذلك يجب أن تتكيف معايير الحوكمة الجيدة مع حالة البلد أو المنطقة التي تطبق فيها وهذا التكييف للمؤشرات والمعايير ضروري للإنتقال من مرحلة المفهوم النظري إلى إبتكار الآليات العلمية التطبيقية التي تسمح تدريجيًا بتطوير الأداء الإداري والحكم وتطوير مستويات الشفافية والمساءلة والمشاركة(حسن،٢٠٠٤١٠٠:)، وهذه المعايير هي :-

١-الخطة الإستراتيجية: يعد التخطيط الإستراتيجي جهد منضبط لإتخاذ القرار الأساسي وإجراءات تشكيل طبيعة وإتجاه المنظمة، وهو عملية مستمرة ممنهجة يتم

فيها إتخاذ القرارات حول النتائج المرجوة في المستقبل وكيف يمكن للنتائج أن تتجزأ (بناء على تحليل القدرات الداخلية والاتجاهات الخارجية) وكيفية قياس النجاح وتقييمه.

وتعتبر الخطة الإستراتيجية :- (Ojo&Estevez,2008:11)

- هي خارطة طريق لقيادة المنظمة من حالتها الراهنة إلى الحالة المنشودة المستقبلية على المدى المتوسط أو الطويل.
- تحدد الرسالة والرؤية والأهداف والإستراتيجيات .

٢-القيادة الإدارية : إن قيادة المنظمة والقدرات البشرية هي العوامل الحاسمة التي تحدد فيما إذا كانت المنظمة قادرة على تحويل الأفكار والرؤى الى واقع وكيفية تحقيق ذلك بما يمكن المنظمات من المنافسة والإبتكار القائم على إقتصاديات المعرفة، وتساهم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بشكل كبير في تنمية القيادات الإدارية وتمكينهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية ،وذلك من خلال تشجيع برامج إقتصاد المعرفة. (Hanna,2007:7))

٣-المشاركة : المشاركة مفهوم مرتبط بالحكم والمجتمع الديمقراطي وهي مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية وفق منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الدولية ذات الصلة ، والمشاركة تعني أن يكون لأصحاب المصلحة رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال منظمات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير،وأيضاً القدرة على المشاركة البناءة ولكي تكون المشاركة فعالة يجب أن يتوفر لأصحاب المصلحة فرص وافية ومتساوية لإدراج مطالبهم على جدول أعمال الهيئات الحكومية ولطرح همومهم تعبيراً عن الخيارات التي يفضّلونها كحصيلة نهائية لعملية صنع القرار.(world bank,1992:34)

٤-المساءلة والمسؤولية: تعتبر المساءلة الإدارية من أهم معايير الحوكمة الرقمية ،ويقصد بها "مدى تحمل الفرد مسؤولية ما يسند اليه من أعمال وما يتبعها من مهام تتطلبها تلك المسؤولية ، وذلك طبقا للشروط والمواصفات التي يكون قد سبق الموافقة عليها"(هلال ،٢٠٠٧:٦٣)، وتعني المسؤولية أن تكون للشركة رسالة أخلاقية يجب أن تؤديها في المجتمع وأن يعترف المدراء بأن عليهم واجبات تجاه حماية البيئة وتجاه العاملين وتحسين الخدمات المقدمة لهم (Carroll, 2001: 41).

٥-اللامركزية : تشير اللامركزية إلى تقسيم أو تجزئة المنظمة الكبيرة إلى أجزاء من الحجوم قابلة للإدارة الناجحة، وإن مفتاح اللامركزية هو الإستقلال الذاتي (الشماع، ١٩٩٩١٩٣:) ، وعرفت بانها توزيع السلطة على المرؤوسين وتأدية الأنشطة في أماكن مختلفة (الجيوسي، وجاد الله،١٢١:٢٠٠١).

إستراتيجية تطبيق الحوكمة الرقمية وخصائصها :-

من أجل نجاح مشروع تطبيق الحوكمة الرقمية، يجب اتباع خطوات محددة وبمميزات خاصة.

١- خطوات وضع إستراتيجية الحوكمة الرقمية فيما يلي:

- ✓ توافق المشروع مع المبادئ والتنظيم الداخلي للهيئات الحكومية.
- ✓ تحسين فعالية العمليات الديمقراطية.
- ✓ توسيع شبكة الاتصال بين المستفدين والمنظمات الحكومية (هاتف، مواقع انترنت...).
- ✓ الاستناد على الشمولية والابتعاد عن التمييز.
- ✓ ضمان الشفافية والاستمرار في تشجيع المشاركة الرقمية.
- ✓ التنسيق بين مختلف القطاعات والمستويات الحكومية وتعزيز الاندماج بينها.
- ✓ الحفاظ وتعزيز ثقة المواطن وذلك بتوفير حماية البيانات الشخصية.
- ✓ التقييم الجدي وإدارة المخاطر.

- ✓ الاهتمام بالتدريب والتكوين للأفراد داخل الهيئات الحكومية واتخاذ التدابير اللازمة لإعلام الجمهور.
- ✓ توفير آليات للتقييم والتطور المستمر.

الخصائص الرئيسية لإستراتيجية الحوكمة الرقمية:-

تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

١. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدعم العمليات الديمقراطية الرقمية ووسيلة لتوفير الخدمات العمومية؛
٢. سهولة الحصول على المعلومات والخدمات؛
٣. تقليص الفجوة الرقمية بتكييف الوسائل التكنولوجية وجعلها في متناول أي فرد؛
٤. النظر في الأحكام القانونية المطبقة، خاصة المتعلقة بالمصادقة على المعلومات، وتحديد الصلاحية القانونية للمعاملات الرقمية؛
٥. التخفيف من الأعباء الإدارية والتنظيمية؛
٦. يجب أن تتضمن أحكاما لضمان التوزيع المناسب للموارد التكنولوجية والمالية والبشرية اللازمة لتنفيذ مشروع الحوكمة الرقمية، فضلا عن الاستخدام السليم لهذه الموارد؛
٧. نشر النتائج الأولية لمشروع الحوكمة الرقمية عبر الوسائل التكنولوجية؛
٨. تقييم الخدمات والإجراءات الادارية بصفة مستمرة؛
٩. تحديد المخاطر واتخاذ الاجراءات الوقائية؛
١٠. ينبغي أن تحتوي استراتيجية الحوكمة الرقمية على نظام لإدارة جودة الخدمات من أجل زيادة درجة رضا المستفدين وتقليل الأخطاء؛

والجدير بالإشارة، أن الوسيلة الوحيدة لتطبيق الحوكمة الرقمية في القطاع العام هو ضرورة وجود قاعدة البيانات المفتوحة. فالبيانات المفتوحة هي الطريق الى الحكم الرشيد الالكتروني، فلا يمكن للفرد ولا المنظمات ولا حتى الحركات السياسية الحزبية أوالمستقلة أن تصن عبر امجتنموية قابلة للتطبيق بدون معطيات صحيحة

وواضحة ، أوتشارك في بناء الدولة وهي لاتعلم مايحاك في كواليس الحكومة ، أوتناقش التصرف وليس هناك كقاعدة قانونية متطورة ومتماسكة ومحينة ، أوتحكم على النتائج بدون احصائيات مقارنة. وينبغي على قاعدة البيانات المفتوحة أن تكون صحيحة يمكن التحقق منها ، محينة ، وقابلة للاستعمال . ولذلك من الضروري إرساء لغةحوار مشتركة لصياغة البيانات العامة في شكل موحد ، حتى يتيسر على جميع المستخدمين من أفراد ، منظمات ، وجهات حكومية استغلال البيانات وإثرائها . وهو مايُعرف تقنيا باسم الإطار التوافقي للحكومة الرقمية

مؤشرات الجاهزية لمتطلبات الحوكمة الرقمية

تعرف الجاهزية الرقمية "هي الجانب التكنولوجي من نظام المعلومات والذي يمثل المكونات المادية والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات والوسائط الأخرى التي تعمل من أجل تحقيق أهداف المنظمة"(الشوابكة،٢٠١٥:١٦٩) .

إختلفت مؤشرات الجاهزية الرقمية المعتمدة من قبل العديد من الباحثين ، وتم الإعتماد على المؤشرات التالية، وذلك لكونها الأكثر ملائمة للبحث والتي تؤثر بشكل أكبر على مدى الجاهزية لتطبيق الحوكمة الرقمية :

١-مؤشر القدرة:

ويقصد بمؤشر القدرة هو مدى توفر العوامل القانونية والتنظيمية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتوعوية، ويعتبر(Choucri&etal.,2003:6) مؤشر القدرة من المؤشرات الضرورية لكنها ظروف متعددة منها (سياسية، إجتماعية، وإقتصادية وغيرها) يكون غير كافي لتحقيق غايته.

٢-مؤشر الموارد البشرية :

ضرورة توفر الخبراء والمختصين في مجال الحوكمة الرقمية ، والذين يمثلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الحوكمة الرقمية وهم العنصر الأهم فيها ويمثلون القيادات الرقمية والمدراء والمحللين للموارد المعرفية (ياسين،٢٠٠٥:٢٥) .

٣- مؤشر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات :

تعد تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من مؤشرات الجاهزية المهمة وذلك لقياس الجاهزية الرقمية لبلد أو منظمة معينه، وتعرف تكنولوجيا االمعلومات على أنها" تلك الأدوات التي تستخدم لبناء نظم المعلومات التي تعاون الإدارة على إستخدام المعلومات لدعم احتياجاتها في مجال إتخاذ القرارات والعمليات التشغيلية في المنظمة"، وتضم نتكنولوجيا المعلومات (البرامج، قواعد البيانات، وشبكات الربط بين العديد من الحاسبات) (إدريس،٢٠٠٥:٣٣)

٤-مؤشر الثقافة كأحد أهم المقومات للحوكمة الرقمية : إن الغزو التكنولوجي لا يعتبر ثورة تكنولوجية بسيطة فقط، بل هو تحول وتغير في الحضارة، انتقال يقوم على طرق عيش وتعامل، علاقات اجتماعية جديدة، وبالتالي تقديم للثقافة المغايرة والعلاقات المختلفة تماما من ناحية الوقت والمكان (Weber, 2010, p. 15).

إن الانتقال إلى الحوكمة الرقمية بدوره يستلزم عدة متطلبات كغيره من التحولات، وتتمثل هذه المستلزمات في القيادة، حيث تدخل أنماط قيادة حديثة، طرق جديدة للاستماع وتلبية رغبات المواطنين، تقنيات معاصرة لتنظيم وتحصيل المعلومات وتقديم الخدمات (Palvia, 2007, p. 4) . المقاولين العموميين، مشاركة أصحاب المصالح، الهياكل، الموارد والدعم السياسي والثقافة، ومن هذا المنظور تأتي هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الثقافة في الحوكمة الرقمية .

وردت كلمة الثقافة في معاجم اللغة العربية بعدة معان منها الحذق والتمكن، وثقف الرمح أي قومّه وسواه، ويستعار بها للبشر فيكون الشخص مهذبا ومتعلما ومتمكنا من العلوم والفنون والآداب، فالثقافة هي إدراك الفرد والمجتمع للعلوم والمعرفة في شتى مجالات الحياة، فكلما زاد نشاط الفرد ومطالعته واكتسابه الخبرة في الحياة، زاد معدل الوعي الثقافي لديه وأصبح عنصرا بناءً في المجتمع. (العُمَري، ٢٠١٤)

يقصد بالثقافة، مجموعة طرق التفكير، التعامل والتفاعل المشترك بين مجموعة أفراد ينتمون إلى نفس التنظيم.فهي ظاهرة جماعية متعلقة بأفراد ينتمون إلى نفس الجماعة الاجتماعية، تربطهم قيم مشتركة (Meier, 2013, p. 10)

كذلك الثقافة هي هيكلة القيم الأساسية التي تم اختراعها ،اكتشافها وتطويرها من قبل جماعة، من خلال تعلمها تجاوز عقبات التأقلم والتكيف، فوجود الثقافة يهدف إلى تحقيق التنسيق بين مختلف الأفراد من خلال مشاركتهم بأقل تكلفة، كما يسمح بتأدية وانجاز المهام عبر تطوير نظام معلومات يمكن تجانس القرارات (BOUMENDJEL، 2005، صفحة ٢)

إن الثقافة ليست غريزة فطرية ولكنها مكتسبة من المجتمع المحيط بالفرد، فلكل مجتمع إنساني ثقافة معينة محددة ببعد زماني وآخر مكاني، والفرد يكتسب ثقافته من المجتمع الذي يعيش فيه، والأوساط الاجتماعية التي ينتقل بينها، ويتم اكتساب الثقافة عن طريق التعلم المقصود أو غير المقصود، ومن خلال الخبرة والتجربة، ومن خلال صلاته وعلاقاته وتفاعله مع الآخرين (الساعاتي، ١٩٩٨، صفحة ٧٤).

تكتسب الثقافة من خلال التفاعل والاحتكاك بين الأفراد في بيئة معينة، وعندما يكتسبها الفرد تصبح جزءًا من سلوكه، ومن خلالها نستطيع التنبؤ بسلوك الأفراد معتمدين على ثقافتهم (العميان، ٢٠٠٤، صفحة ٣١٠).

متطلبات تطبيق الحوكمة الرقمية ومداخل التحسين:-

تطبيق الحوكمة الرقمية يتطلب مجموعة من المتطلبات الأساسية والالتزام بمداخل تحسين مستمرة لضمان نجاحها واستدامتها. إليك أبرز هذه المتطلبات ومداخل التحسين:

١ -متطلبات تطبيق الحكومة الرقمية:-

تتمثل متطلبات تطبيق الحوكمة الرقمية فيما يلي:

١-١ تحقيق تفاعل بين الإدارة العمومية والمواطن والأطراف ذات المصلحة الهدف من هذا التفاعل هو اشراك المواطنين في بحث ومناقشة القضايا ذات الأهمية واستطلاع آرائهم حول بدائل التعامل مع المشكلات العامة. ويتحقق هذا من خلال:

الاعتماد على العلاقات العامة، فهي فن معاملة المواطن وكسب رضاه وثقته وتأييده. وفي ظل الحوكمة الرقمية تتجسد هذه الفكرة إلكترونيا بإعطاء أهمية للرأي العام وأخذ الاجراءات التصحيحية في حالة وجود اختلال واهتزاز في الثقة والمصداقية بفعل عوامل سوء التفاهم والمعلومات الخاطئة الصادرة من عمال الإدارة.

توسيع المشاركة الرقمية من خلال تشجيع مشاركة المواطن في المسائل المطروحة، مع اشعارهم بأهمية القضايا المطروحة وإبلاغهم بالإجراءات التي تم اتخاذها، وكذلك تجزئة المسائل المعقدة إلى مكونات سهلة الفهم على المواطنين، والأهم التأكد من تلك المعلومات والنماذج المنشورة في المواقع الرقمية وتحقيق الاتصال في اتجاهين، بنشر عناوين البريد الالكتروني للأجهزة الحكومية والمسؤولين الحكوميين.

تعزيز الديمقراطية الرقمية من خلال عملية المحاسبة والمساءلة، ويتحقق هذا بتوفير المعلومات الكافية عن أداء الإدارة العمومية ككل عبر الانترنيت والوسائل

التكنولوجية المختلفة. ويظهر هذا بنشر منتديات النقاش الالكتروني الهادفة إلى توسيع دائرة المواطنين في إبداء رأيهم حول السياسات وتحقيق الرقابة التبعية على الممارسات التي تمس الصالح العام، إلى جانب نشر وتوثيق محاضر الجلسات عبر الانترنت. فموضوع الديمقراطية والمشاركة الرقمية من المواضيع الشائعة لمعالجة قضايا الحوكمة الرقمية، فإن أي تطبيق خاطئ أو ناقص قد يعرض ثقة المواطنين إلى الخطر.

فتح مكتب أو مركز للمكالمات: تسمح هذه المراكز بزيادة التقرب من المواطن بمعالجة طلب المواطن باستخدام البيانات المتوفرة، أو المساعدة للإجابة عن كل استفساراته وتزويده بالمعلومات التي يحتاجها. وهي كذلك فرصة للمشاركة والمساءلة، مما يحسن من نوعية الخدمة وزيادة ثقة المواطن بالإدارة.

الثقة الرقمية: حتى يتحقق النجاح لمشاريع الحوكمة الرقمية يجب أن تحظى بالثقة داخل وبين قطاعات الحكومة ومع المواطن. فعند القيام بالتخطيط للفكرة ، يغفل الكثير من القائمين على المشروع عن العديد من الحواجز والحدود والعقبات الادارية التي يجب اجتيازها، ولذلك يجب بناء ثقة وإدراك في البداية، ولعل أكبر المخاوف التي تعتري غالبية الأطراف هي أن التغيير سيؤثر عليهم سلبا. وقضية الثقة الرقمية تشمل جانبين: الخصوصية أي حماية المعلومات الشخصية، والأمان أي حماية مواقع الحكومة من الهجمات وسوء الاستخدام.

١-٢ الاهتمام بالجانب البشري: يجب التركيز على العنصر البشري باعتباره المحرك الرئيسي لأي جهاز. ويتم الاهتمام به من خلال:

- تطوير وتدريب هذا العنصر: ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تنظيم دورات تكوينية والتعليم المستمر وفقا للأساليب الحديثة التي تتماشى مع عصرنة الإدارة العمومية؛ والهدف هو زيادة تقبل العاملين للحوكمة الرقمية.

اليات التحول للحوكمة الرقمية في مصر:-

ان العنصر البشري يلعب دورًا مهماً، بل وأساسياً في تقديم الخدمات والسلع. ونظرًا لتلك الأهمية أخذت الشركات بالتركيز على هذا العنصر الأساسي في الوجود والمنافسة، بل تطوير العنصر البشري ذاته لبناء تنافسية حقيقية، وأخذ مصطلح الموارد البشرية في التوسع والتطور وما زال هذا التطوير لا ينقطع، ولكن بتداخل التكنولوجيا تغيرت النظرة إلى الموارد البشرية عما كانت عليه من قبل. ومع تطور المجتمعات والمؤسسات الاقتصادية أصبح الاعتماد على الورقيات يقل مقارنة باستخدام الحاسب الآلي ، ثم أصبح لشبكات الإنترنت أيضًا دور فعال وأساسي ليس في تقديم السلع والخدمات فقط بل في مراحل إنتاج السلع والخدمات. ومع هذا التطوير أصبح هناك ضرورة للانتقال إلى المرحلة الرقمية، والاعتماد على العنصر البشري بشكل أوحد، وهو التحول المعاصر إلى وهذا ما يسمى " بالرقمنة". ومع التقدم التكنولوجي الهائل أدرك العديد من المؤسسات الاقتصادية والحكومات أهمية الاستفادة من التكنولوجيا، وأصبح العاملون في هذا المجال قادرين على تقديم حلول لزيادة الكفاءة والفعالية، وبالتالي الاستفادة من كم المعلومات الرقمية التي أصبحت ضرورة لا غنى عنها، وهي ما ظلت تتطور لتصبح الآن المعالجة الرقمية. ومن هنا تجلت الضرورة لتلك المؤسسات لإعادة الهيكلة وإعادة تصميم الأعمال من أجل الاستفادة القصوى من الواقع المفروض، وهو الواقع الرقمي وبالتالي استفادة الدول والحكومات التي أدركتها المؤسسات الاقتصادية. ومن هنا أخذت الدول والحكومات بتطبيق التحول الرقمي فيما يتماشى مع طبيعتها؛ اعتمادًا على مفهوم العقد الاجتماعي الذي يربطها مع شعوبها.

ويتضح التحول الرقمي بالنسبة للحكومات، وما إذا كانت مصر لحقت بالركب وأدركت أهمية هذا التحول، ولكن هل يكفي فقط إدراك الأهمية والقيام ببعض المبادرات اعتمادًا على التكنولوجيا أو لابد من تبني استراتيجية للتحول الرقمي؟ وهل تبني استراتيجية للتحول الرقمي كافيًا للاستفادة من مبدأ التحول الرقمي؟

التحول للحوكمة الرقمية بالنسبة للحكومات:-

من التحديات التي واجهتها الإدارة السياسية، أصبحت الدولة الآن تعي أن تحسين تقديم الخدمات وكفاءة القطاع العام يسيران جنبًا إلى جنب للنمو الاقتصادي والمساواة المجتمعية وإشراك المواطن. هذا الإشراك الذي دفع مجموع الدول بشكل عام إلى توفير بيئة رقمية تشاركية وتشكيل الأولويات وخاصة الأولويات السياسية إلى جانب تحقيق التنافسية بين الأجهزة الحكومية، وذلك لتقديم الأفضل للمجتمعات والسماح بتقديم الأفضل لأصحاب المصالح، سواء أكانوا مواطنين أو شركات أو منظمات المجتمع المدني.

لذلك ندعو إلى التعلم من التجارب السابقة وانتهاج منهج جديد للحوكمة العامة، لدعم الدولة المصرية في هذا التحول والتي تتمحور في المقام الأول حول المواطن؛ لأن هناك بعض المخاطر في هذا السياق تقع على عاتق الحكومات والتي من ناحية أخرى عليها الاستعداد لها والتوقع والتأقلم مع طبيعة التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والتي بالضرورة تؤدي إلى توقع متغيرات اجتماعية، وبالتالي لا يمكن تبني استراتيجية حتى وإن كانت رقمية دون إعادة النظر والفحص بشكل دوري والتأكد من المنهج المتبع وجاهزية البنية التحتية لاستخدام التكنولوجيا. وبالرغم من مجموعة المبادرات التي اتخذتها الدولة المصرية وكذلك وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى جانب إدراك العديد من الوزارات والهيئات تنفيذ استراتيجية مصر ٢٠٣٠ في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأبعاد الثلاثة. وبالتالي التكيف مع الديناميكيات وسرعة التطور التي تتم بواسطة البيئة الرقمية وصنع سياسات قوية وأكثر فاعلية تساهم في التطور والتنمية والتجديد بمنهجية أو وفقًا لرؤى مصطلح الجمهورية الجديدة التي تسعى القيادة لتحقيقه. وفكرة التعامل مع الاستراتيجيات والتي تحتاج إلى التنقيح المستمر تأتي في إطار التكامل، بمعنى أن التحول الرقمي لن يحقق مبتغاه إلا بالتكامل بين مكونات الدولة بحيث لا يعمل كل

صاحب مصلحة بمعزل عن الآخر، آخذين في الاعتبار التوجه الدولي الدقيق في التفرقة بين الحكومة الإلكترونية والحكومة الرقمية.

لحقت الدولة المصرية بهذا الركب، سواء من خلال تبني استراتيجية لها رؤية شاملة والتي من خلالها تم تدشين أولى الخطوات المدروسة في بناء مجتمع وبيئة رقمية مكتملة الأركان. ومن هذه الخطوات كانت الخطوة الأولى التي لابد من الوقوف على أرض صلبة من الناحية التشريعية والقانونية وبالتالي قدمت السلطة التشريعية مجموعة قوانين -والتي ما زلنا في طور تطويرها- ولكن ما زالت البيئة التشريعية تحتاج إلى مواءمة من خلال استصدار تشريعات أكثر فاعلية من ناحية التطبيق ومتوازية مع باقي التشريعات إلى جانب مواكبة التطور السريع الذي تحظى به البيئة التكنولوجية أو التقنية، وهذا الذي سيؤدي إلى أمن فعال وامتثال قوي وحقيقي. ومن تلك التشريعات والقوانين، قانون تنظيم الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ وقانون التوقيع الإلكتروني رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ والذي سيصبح له ضرورة قوية ليس في عالم الأعمال فقط، ولكن ما زال هذا القانون ولائحته التنفيذية يحتاجان إلى اهتمام من الناحية التنفيذية بشكل أقوى. إلى جانب أحد القوانين التي لها صلة قوية بمبدأ التحول الرقمي والازدهار الاقتصادي والاجتماعي والتي تساهم في تحقيقهم هو قانون الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ والذي حان الوقت الآن من النظرة إليه بتمعن وتدقيق لتغيير العديد من نصوصه؛ لمواكبة التوجه الدولي وكذلك لمساعدة ودعم القيادة السياسية في تحقيقها إلى أهداف استراتيجية ٢٠٣٠ بشكل عام والتحول الرقمي بشكل خاص.

ومن الجدير بالذكر، أنه بالرغم من التحديات، فإن ٢٠٢٠ قدمت قانون رقم ١٩٤ الخاص بتنظيم البنك المركزي وبالأخص بالتكنولوجيا المالية وكذلك قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠، وبناءً على ما تقدم لابد من دعم التوجه الاقتصادي والاجتماعي واحترام التطور السريع في البيئة التكنولوجية عن طريق تقديم قوانين أكثر فاعلية وداعمة تخلق بيئة تشريعية آمنة، وذلك أيضًا لتخفيف العبء على

عاتق الدولة المصرية لتحقيق امتثال حقيقي، وبناء سحابة ذكية تكون مدعومة وجديرة بالثقة، وهذا ما سوف يتم تحقيقه من خلال التكامل بين البعد القانوني والبعد التقني لخلق مجتمع أكثر أمانًا. وبالرغم من تداخل المكون الدولي في مساءلة التكنولوجيا واعتبار الإنترنت وسيطًا عاملًا، فإنه لا يمكن إنكار أن المتطلبات المتعلقة بالامتثال معقدة جدًا أكثر مما يبدو ودقيقة. وكما ذكرنا أن المكون الدولي يلعب دورًا شبه أساسي في تلك العلاقات، وبالتالي تختلف الأنظمة القانونية والاختصاص القضائي وتظهر العديد من الشركات عابرة القارات لتلعب دورًا فعالًا يحقق نوعًا من التوحد في المفاهيم ويخلق بيئة موحدة كمرجعية، بحيث تخلق في هذا المجال ما يعرف بشهادات الامتثال، والتي يتم اعتمادها دوليًا وتصبح أكثر شمولية و انتشارًا. وهذا يؤكد أننا لسنا في هذا المجال إلا لخلق بيئة آمنة تحتوي أيضًا على لوائح واضحة لتحقيق العدالة والمساواة وتحافظ على الخصوصية وتجابه الفساد.

في النهاية، إلى جانب القوانين والتشريعات لا بد من العمل حول التحول الرقمي في الدولة المصرية بشكل تكاملي بحيث يساعد التكامل المستمر للتقنيات الجديدة (مثل الحوسبة السحابية ووسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الهاتف المحمول) في الحياة اليومية للأفراد والشركات والحكومات على انفتاح الحكومات وإحداث أشكال جديدة من المشاركة العامة والعلاقات التي تتجاوز العامة والخاصة. وتوفر هذه البيئة الرقمية الجديدة فرصاً لمزيد من العلاقات التعاونية والتشاركية التي تسمح لأصحاب المصلحة المعنيين (أي المواطنين والشركات والمنظمات غير الحكومية)، بتشكيل الأولويات السياسية بنشاط، والتعاون في تصميم الخدمات العامة والمشاركة في تقديمها لتوفير المزيد من الاتساق والحلول المتكاملة للتحديات المعقدة. وتعمل المشاركة المُمكَّنة رقميًا وإنتاج الخدمات على تغيير توقعات الناس بشأن علاقاتهم مع الحكومات. ونتيجة لذلك، هناك حاجة إلى مناهج جديدة للحوكمة العامة لدعم التحول من الحكومات التي تتوقع احتياجات المواطنين والشركات (النهج المتمحور حول المواطن) إلى المواطنين والشركات التي تحدد احتياجاتها الخاصة ومعالجتها بالشراكة مع الحكومات (النُهج التي يقوده المواطن). وإلى جانب هذا

المنظور من التكامل، لا بد من أن يتم التكامل بين أصحاب المصالح والجهات المعنية في تطبيق وتحقيق التحول الرقمي، سواء وزارات أو هيئات والتي من خلال هذا التكامل ستتمكن الدولة المصرية من تحقيق مؤشرات الجمهورية الجديدة بأقل تكلفة وفي أقل وقت وبشكل أكثر فاعلية.

مفهوم التنمية المستدامة:-

إذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديما فإنه مصطلح يعد حديث النشأة، حيث كان أول ظهور له في نادي روما ١٩٨٦، الذي اقترح ما يسمى eco- developpement التفاعل بين الاقتصاد والإيكولوجيا في دول الشمال والجنوب. أما في ١٩٨٧ فقد أعطي لها تعريف من طرف اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة التي ترأستها الوزيرة الأولى النرويجية السابقة السيدة بروند طلاند حيث يعتبر التعريف الأكثر شيوعا أو ما يسمى بمستقبلنا للجميع أو بعنوان مستقبلنا المشترك، حيث عرفت بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم أو ما معناه بالإنجليزية. Developpement that meets the needs of the present with out compvomising the ability of future to neet their own needs. ثم ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع في ١٩٩٢، وهي قمة "ريو" أو قمة الأرض بالبرازيل، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطني، وإقليمي وعالمي خاصة في الدول المتقدمة، وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية مما أدى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن ٢١، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الإهتمام بالتنمية المتواصلة. ثم تطورت لتشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية التنوع البيولوجي في ٢٠٠٢ في قمة جوهنز بورغ التي حضرها أكثر من ١٠٠ رئيس دولة وممثلي الحكومات والجمعيات والمؤسسات. وفي حقيقة الأمر تعددت التعريفات لهذا المفهوم لكنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال، فبالإضافة إلى ما سبق فقد عرفها قاموس ويبستر على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح استنزافها أو

تدميرها جزئيا أو كليا ، كما عرفها ميردال MYRDEL بأنها: "التنمية هي التحركات التصاعدية للنظام الإجمالي ككل". وعرفها وليم رولكنزهاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ،وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عملية متكاملة وليست متناقصة. وبالتالي فالتنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، وذلك لأن بعض المفاهيم للتنمية المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية، بحيث هذا الاستنزاف من شأنه أن يؤدي إلى فشل عملية التنمية نفسها، ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة.

على ذلك يمكن القول بان التنمية المستدامة عرفت بانها باعتبارها موازنة للوفاء بالاحتياجات الإنسانية البشرية في إطار حماية البيئة الطبيعية من أجل توفير هذه الاحتياجات في الحاضر والمستقبل ،كما عرفت بأنها عملية تضامن بين الجيل الحالي والأجيال القادمة، بحيث تضمن حقوق الأجيال المقبلة في الموارد والبيئة وعرفت أيضاً بأنها استجابة التنمية لحاجات الحاضر دون المساومة على قدر الأجيال المقبلة في الوفاء بحاجاتها، عرفت كذلك بأنها عبارة عن تنمية طاقات البشر ورفع مستوى معيشتهم المادية والمعنوية عبر الزمن، كما عرفت أيضاً بأنها تنمية أكثر استجابة لمختلف رغبات وحاجات الأفراد مع المحافظة على البيئة ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة.**موسى ، (٢٠٠٧) ، حجازى ،عبد المعطى ،(٢٠١٣).**

بينما عرفها آخرون بأنها التنمية التي تأخذ في الاعتبار القيود الثلاثة الرئيسية التي تفرضها البيئة على جهد التنمية، والتي تتمثل في عدم التبذير في استخدام الموارد النادره ، والالتزام باستخدام الموارد المتجددة بحدود قدرتها على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة البيئة على التساير ما يلقيه فيها جهد التنمية من مخالفات

أما البنك الدولى فقد وضع تعريفا أكثر قابلية للتطبيق عمليا، حيث عرفت التنمية المستدامة بيئيا كخطوه أولى عن طريق إستخدام إطار ثلاثى الابعاد، فالبنك

الدولى يشترط فى أي مشروع فنى مقترح يوافق البنك على تمويله أن يكون مستداما إقتصاديا وبيئيا وإجتماعيا، فالمشروعات المقترحه تمويلها ينبغى أن تكون قابله للاستمرار اقتصاديا وماليا مًن حيث قدرته على النمو، والمحافظة على مستويات رأس المال، وكفاءة إستخدام الموارد والاستثمار، كماينبغى أن يكون مستداما بيئيا بحيث يحافظ على الموارد الطبيعية شاملة التنوع البيولوجي، إضافة إلى البعد الاقتصادى والبيئى ، والبعد الاقتصادى الذى له أهميته وضرورته فى تحقيق شروط التنمية المستدامة والذى ينطوى على العدالة الاجتماعية، والحراك المجتمعى، والمشاركة الشعبية الفعالة والتمكن والهوية الحضارية والتنمية المؤسسية. **فرج الدين (٢٠١٠)**

وتعرف منظمه التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD 2002) التنمية المستدامة بانها العملية التى تتضمن ادماج الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من اجل تعظيم رفاهية الانسان فى الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبله على تلبيه احتياجاتها

وعلى مستوى الشركات فيعرف الاتحاد الدولى للمحاسبين(IFAC 2006) الاستدامة بانها قدره الشركه على تحقيق قيمه مضافة والاستمرار فى الوجود ككيان او كوحدة اقتصادية

كما عرفها آخر بأنها (١): ا هى ذلك النوع من التنمية الذى يفى بإحتياجات وتطلعات الجيل الحالى دون الخلل بقدرة الاجيال المقبلة بالدولة على تحقيق إحتياجاتها وتطلعاتها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ربط الاعتبارات البيئية بسياسة التخطيط والتنمية للدولة. **كيرلس (٢٠٠٤)**

كما تعرف التنمية المستدامة بأنهاهى :ا التنمية ذات القدرة على الاستقرار والتواصل من منظور إستخدامها للموارد الطبيعية والتى يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجيه تتخذ التوازن البيئى كمحور ضابط لها. **القاضى (٢٠٠٣)**

عرف **الزغبى (٢٠٠٧)** التنمية المستدامة بأنها :هى نوع من أنواع التنمية التى تفى بإحتياجات الحاضر دون الجور على قدرة الاجيال القادمة فى تحقيق متطلباتهم فهى تنمية تمنع إستغلال الموارد بالدرجة التى تؤثر على نصيب الاجيال القادمة من هذه الموارد وخاصة إذا كانت موارد قابلة للنضوب أو غير متجدده، فى نفس الوقت تمنع التنمية المستدامة تحميل الاجيال القادمة أعباء إصلاح البيئة التى تلوثها الاجيال الحالية.

٣ـ خصائص التنمية المستدامة :-

تتميز التنمية المستدامة مجموعة من الخصائص عن غيرها من أشكال وصور التنمية ومن خلال التعاريف التي وضعت لهذا المفهوم يمكن استخلاصها علي النحو التالي. **عصماني واخرون (٢٠١٢):**

١-التنمية المستدامة تعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي، وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها ، بالإضافه إلي تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع والبيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع.

٢ـ التنمية المستدامة هي تنمية دائمة تلبي أماني وحاجات الحاضر والمستقبل، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والطرق والآليات لضمان حاجات الأجيال المستقبلية.
٣-التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة، وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرارات.

٤-يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة

الافصاح المحاسبى عن التنمية المستدامة:-

إن التنمية المستدامة مسار يعكس قابلية مجموعة من السكان على تنمية ثرواتها باستمرار، وكذا أنماطها الفكرية وتنظيمها الاجتماعي حيث شملت أبعاد رئيسية: اقتصادي، اجتماعي، بيئي، ومن هذا المنطلق تم صياغة مجموعة من المؤتمرات التي تقضي بإدماج مختلف مكونات التنمية المستدامة، وحتى تتم هذه الأخيرة يجب توفر مجموعة من المصادر والآليات لتمويلها، وبهذا تضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب وهي:

- أبعاد التنمية المستدامة.
- مؤتمرات التنمية المستدامة.
- مصادر وآليات تمويل التنمية المستدامة.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة:

بالرغم ممن تعقيدات وتشابك مفهوم التنمية المستدامة، فهناك إجماع على أنها تمثل العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا، وقد مست ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

أولاً: البعد الاقتصادي:

أ- مفهوم التنمية الاقتصادية: احتلت التنمية الاقتصادية مكانا هاما سياسيا واجتماعيا منذ ١٩٤٥، حيث أعطيت لها عدة تعاريف من بينها:

- أنها تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل مستويات الإنتاج من خلال تحسين المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن.

- "إنها العملية التي بمقتضاها يتم دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي". كذلك تعتبر زيادة الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة ممتدة من الزمن بحيث يفوق معدل التنمية معدل زيادة السكان.

غير أنه برز اختلاف بين المصطلحين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، حيث يشير بعض الاقتصاديين على أنهما عملية واحدة وهي التغيير نحو الأحسن، ويعني ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي الاستثمار المنتج في تنمية لإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، في حين يشير البعض الآخر إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصاديات، والتنمية الاقتصادية بشأن الدول الأقل تقدما.

وتنطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة عناصر أساسية هي:

- تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي.

- إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

- ضرورة الاهتمام بنوعية السع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات.

٢ـ <u>أهداف التنمية الاقتصادية:ـ</u>

تتمثل أهداف التنمية الاقتصادية فيما يلي:

و- إشباع الحاجات الأساسية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين مستواه من أجل مواجهة الحاجات الأساسية للغالبية العظمة من الشعوب.

ب- تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الدخول بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع.

ج- العمل على الارتقاء بالجودة في الإنتاج.

د- رفع مستوى المعيشة ويستدل عادة على حجم مستوى المعيشة عن طريق متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، كما أنه يقترن بهيكل الزيادة السكانية وطريقة توزيع الناتج القومي وتأهيل العنصر البشري.

ه- العمل على الحد من مشكلة البطالة.

و- زيادة دور القطاع في التنمية وفق آليات السوق.

الدراسة التطبيقية:-

في هذا الفصل، نتناول التطبيق العملي للدراسة، حيث نستعرض مجتمع وعينة البحث، وأدوات الدراسة المستخدمة، ثم نتطرق إلى تحليل البيانات التي تم جمعها، ونختتم بتقديم النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة.

مجتمع وعينة البحث:-

اولا: مجتمع البحث:-

يمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة جميع البنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري، والتي تخضع لإشراف ورقابة البنك المركزي المصري .ويشمل ذلك البنوك التجارية، والبنوك المتخصصة، وفروع البنوك الأجنبية.

ثانيا: عينة البحث:-

لكي تكون نتائج البحث أقرب إلى الدقة مع إمكانية أكبر لاستقرائها وتعميمها فقد تم إختيار مجتمع دراسة ليشمل المديرين الماليين في المصارف المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية والبالغ عددها (٣٩) مصرفًا، فقد وضع الباحث مجموعة من الشروط الواجب توفرها في المصرف لاختياره ضمن مجتمع البحث كما يأتي:

١- أن يكون المصرف مدرجًا في سوق الأوراق المالية في مصر.

٢- أن يكون المصرف مفصحًا عن القوائم المالية لسنة ٢٠٢٣.

٣- أن يكون المصرف مفصحًا عن عدد الفروع والمعلومات الأخرى.

وبعد تطبيق الشروط أعلاه على المصارف المصرية تم استبعاد (٣٧) مصرف، ليكون عدد المصارف المتبقية مصرفين هما(بنك الاهلي وبنك مصر، البنك التجاري الدولي، بنك قطر الاهلي الوطني، البنك المصري الخليجي)، وقام الباحث بحساب عدد المديرين الماليين في هناك بنوك كثير ينطبق عليهاهذه الشروط من خلال الزيارات الشخصية وقام بمقابلة مجموعة منهم في الفترة (من٧ إلي ١١) من شهر أكتوبر ٢٠٢٣، وكذلك من خلال الاتصال الهاتفي والمواقع الرسمية وقد بلغ عدد المديرين الماليين في هذين المصرفين بفروعهما في جميع أنحاء البلاد (٤١٧) مديرًا ماليًا وهذا العدد يمثل مفردات مجتمع البحث، واعتمد الباحث على قانون العينة الإحصائية لتحديد حجم عينة البحث الواجب سحبها في مجتمع البحث وهي (٣٨٤) مفردة، وقام الباحث بتوزيع (٤٠٠) استمارة استبيان على المديرين الماليين العاملين في المصرفين، وتم توزيع الاستمارات من خلال المقابلات الشخصية وتم استرداد (٣٩٠) استمارة استبيان صالحة وجاهزة للتحليل الإحصائي وبنسبة استجابة بلغت (٩٧%) وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي. ويوضح الجدول رقم (١) عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة من أفراد عينة البحث.

الجدول رقم (١): عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمستلمة من أفراد عينة البحث

بيان	الاجمالي
عدد الاستمارات الموزعة	٤٠٠
عدد الاستمارات المستلمة الصالحة للتحليل	٣٩٠
نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل	%٩٧

حجم العينة:

يعتمد تحديد حجم العينة المناسب على عدة عوامل، منها حجم مجتمع البحث، ومستوى الدقة المطلوب، ومستوى الثقة الإحصائية المرغوب .ويمكن استخدام الأساليب الإحصائية لتحديد حجم العينة المناسب الذي يحقق التوازن بين الدقة والكفاءة.

مصادر البيانات:

سيتم جمع البيانات اللازمة للدراسة من مصادر متعددة، بما في ذلك:

- القوائم المالية السنوية للبنوك :والتي توفر معلومات حول الأداء المالي والشفافية والإفصاح.
- التقارير السنوية للبنوك :والتي تتضمن معلومات حول ممارسات الحوكمة الرقمية وجهود التنمية المستدامة.
- المواقع الإلكترونية للبنوك :والتي تقدم معلومات حول الخدمات الرقمية المقدمة ومبادرات التحول الرقمي.
- البنك المركزي المصري :والذي يوفر بيانات إحصائية ومعلومات تنظيمية حول القطاع المصرفي.
- الأدبيات والدراسات السابقة :والتي تقدم إطاراً نظرياً للدراسة وتساعد في صياغة الفرضيات وتفسير النتائج.

أدوات الدراسة:-

سيتم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية والتحليلية لتحليل البيانات التي تم جمعها، بما في ذلك:

- الأساليب الوصفية :لحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لوصف خصائص العينة.
- تحليل الانحدار :لقياس العلاقة بين الحوكمة الرقمية والشفافية والإفصاح في القوائم المالية.
- تحليل التباين :لمقارنة متوسطات المجموعات المختلفة بناءً على متغيرات معينة.
- تحليل المحتوى :لتحليل التقارير السنوية للبنوك واستخلاص المعلومات النوعية حول ممارسات الحوكمة الرقمية وجهود التنمية المستدامة.

٢- قياس المتغيرات:-

تضمن البحث متغيرين رئيسين هما الحوكمة الرقمية المصرفية كمتغير مستقل، والأداء المالي كمتغير تابع، وقد تم قياس المتغير الأول المستقل الخاص بالحوكمة الرقمية المصرفية وأبعادها من خلال أسلوب استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة ومجتمع البحث (المتمثلة بالمديرين الماليين في االمصرفين) وذلك بالاتفاق مع الدراسات ((Abu musa, 2019 ،Salle, 2014))، (زيود وآخرون، ٢٠١٩)، (Al hila, et al., 2019).

في حين تم قياس المتغير الثاني التابع الخاص بالأداء المالي وأبعاده من خلال نفس استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة ومجتمع البحث وذلك بالاتفاق مع دراسة (عيسي، ٢٠١٨)، (علي والجوهر، ٢٠١٧).

٣- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:-

قام الباحث بإجراء اختبار الصدق والثبات لاستمارة الاستبيان، وذلك على النحو الآتي:

أولا: صدق الاستبانة:-

يقصد بصدق الاستبانة هو أن يقيس الاختبار فعلا ما يفترض أن يقيسه، ولقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال احتساب الصدق الذاتي وذلك بإيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient). كما هو موضح في الجدول (٢).

ثانيا: ثبات الاستبانة:-

ويقصد بثبات الاستبانة أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، وقد تحقق الباحث من ثبات عبارات استمارة الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ، إذ تتراوح قيمته ما بين (صفر – ١) وأن القيمة المقبولة إحصائيًا لمعامل ألفا (٦٠%) فأكثر ليكون المقياس جيدًا وقام الباحث باحتساب قيمة معامل ألفا لكل العبارات، كما هو موضح في جدول (٢) الآتي:

الجدول رقم (٢): قيمة معامل ألفا كرونباخ

عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
٤٥	٠,٩٤٠	٠,٩٦٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من الجدول (٢) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ هي ٠,٩٤٠ وتعد هذه القيمة مقبولة بالشكل الذي يعكس توافر الاعتمادية، والثقة بمتغيرات البحث، وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية.

تشير النتائج إلى أن الأغلبية توافق على أن الحوكمة الرقمية المصرفية بمصر فعالة في العديد من الجوانب. فقد أظهرت البيانات أن هناك نسبة كبيرة من المشاركين ترى أن الحوكمة الرقمية تساهم في تطوير هيكلة السياسات المالية (٧٥%

موافقون تمامًا أو موافقون)، ومكافحة الفساد (٨٠% موافقون تمامًا أو موافقون)، وضمان النزاهة (٨٠% موافقون تمامًا أو موافقون). ومع ذلك، هناك بعض الحيادية والشكوك فيما يتعلق بتحديث النظام بشكل دوري وتأثيرات الخصخصة والعولمة، حيث أظهرت هذه البنود نسبًا أقل من الموافقة الكاملة.

نتائج هذا المحور توضح أن غالبية المشاركين يرون أن الحوكمة الرقمية تساهم في تحسين الأداء المالي للمصارف. تشير البيانات إلى أن الرقابة المالية ووضوح المسؤولية تعتبران من أهم عناصر الحوكمة الرقمية (٨٠% موافقون تمامًا أو موافقون لكل من الرقابة والمسؤولية). كما تظهر النتائج أن التحسين في الكفاءة المالية والتدقيق الداخلي لهما دور كبير في قياس الأداء المالي (٧٥% موافقون تمامًا أو موافقون لكل من التدقيق الداخلي والكفاءة المالية)

توضح نتائج هذا المحور أن هناك إجماعًا قويًا على أن الحوكمة الرقمية تسهم في تعزيز الشفافية والإفصاح في العمليات المصرفية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع المصرفي المصري. أظهرت البيانات أن نسبة كبيرة من المشاركين توافق تمامًا على أن الإفصاح الإلكتروني يسهل الوصول إلى المعلومات المالية (٨٠% موافقون تمامًا أو موافقون) وأن الحوكمة الرقمية تزيد من كفاءة إدارة العمليات المصرفية (٨٥% موافقون تمامًا أو موافقون)

كما أن استخدام التكنولوجيا للحد من الأخطاء البشرية وتعزيز الشفافية يعتبران من الجوانب الأساسية المدعومة (٨٠% موافقون تمامًا أو موافقون لكل منهما). إلا أن هناك بعض الحيادية فيما يتعلق بقدرة الذكاء الاصطناعي على تحسين جودة تحليل البيانات المالية واتخاذ القرارات، مما يشير إلى وجود بعض التحفظات أو نقص في الوعي بهذه التقنيات.

تشير التحليلات إلى أن الحوكمة الرقمية المصرفية تلعب دورًا حيويًا في تحسين الأداء المالي، تعزيز الشفافية، وضمان النزاهة في القطاع المصرفي

المصري. إلا أن هناك حاجة لتعزيز الوعي بالتكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وأثرها المحتمل على تحسين الكفاءة المالية والمصرفية. تعتبر هذه النتائج إيجابية وتشير إلى قبول عام لأهمية الحوكمة الرقمية كأداة لتحقيق النمو والاستدامة في هذا القطاع الحيوي.

ومن النتائج السابقة، يتضح عدم ثبوت صحة الفرض الفرعي الأول ، وبناءً على ذلك فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، حيث يمكن القول بأن مبدأ ضمان وجود إطار فعَّال للحوكمة الرقمية المصرفية تؤثر تأثيراً له دلالته الإحصائية على تحسين الأداء المالي للمصرفين.

ويمكن صياغة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع فى المعادلة التالية والتى تسمى معادلة خط انحدار Y على١ X:

$$e + X1\ b + Y = \alpha$$

حيث أن:

X1: مبدأ ضمان وجود إطار فعَّال للحوكمة الرقمية المصرفية

Y: تحسين الأداء المالي للمصرفين

b: معامل انحدار، وهو يمثل ميل الخط المستقيم، وفى هذه المعادلة يأخذ إشارة موجبة مما يعنى أن العلاقة بين المتغيرين طردية (إيجابية التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع)

α: ثابت معادلة الانحدار

e: الخطأ العشوائى، وهو يعبر عن التغيرات التى تحدث فى المتغير التابعY (تحسين الأداء المالي للمصرفين) والتى لا ترجع إلى المتغير المستقل X1 (مبدأ ضمان وجود إطار فعَّال للحوكمة المصرفية)

الفرض الفرعي الثاني:-

والذي ينص على، "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية لمبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين على تحسين الأداء المالي للمصرفين" ($a\leq 0.05$).

النتائج:-

١. فعالية الحوكمة الرقمية :أظهرت البيانات أن الغالبية العظمى من المشاركين يرون أن الحوكمة الرقمية المصرفية في مصر فعالة في العديد من الجوانب الأساسية. وقد أُشير إلى أن هذه الحوكمة تساهم في تطوير السياسات المالية، مكافحة الفساد، وضمان النزاهة بين العاملين في القطاع المصرفي.

٢. تحسين الأداء المالي :أوضحت النتائج أن الحوكمة الرقمية تلعب دورًا مهمًا في تحسين الكفاءة المالية للمصارف المصرية. الرقابة المالية، وضوح المسؤولية، وإدارة التدقيق الداخلي تم تحديدها كعناصر أساسية في تعزيز الأداء المالي.

٣. تعزيز الشفافية والإفصاح :أظهرت النتائج أن الحوكمة الرقمية تسهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية في العمليات المصرفية. الإفصاح الإلكتروني واستخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، كانت عناصر مهمة في تحسين مصداقية المعلومات المالية وتقليل الأخطاء البشرية.

٤. التحديات المتعلقة بالتكنولوجيا المتقدمة :رغم التوجه الإيجابي نحو استخدام التكنولوجيا في الحوكمة الرقمية، هناك بعض الحيادية والتحفظات المتعلقة بتأثير الذكاء الاصطناعي والتحليل الضخم للبيانات على تحسين الكفاءة وتحليل البيانات المالية.

التوصيات:-

١- ضرورة اهتمام الإدارة العليا بالمصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية المصرفية وجعلها أداة للمتابعة والرقابة.

٢- ضرورة اهتمام الإدارة العليا بالمصارف بصناديق الاستثمار بها وتعيين كفاءات متميزة في استثمارات البورصة حماية لحقوق المساهمين في شاهدات صناديق الاستثمار.

٣- محاولة توحيد إجراءات التعامل المصرفي تطبيقًا لمبادئ المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المتعاملين بالمصرف.

٤- ضرورة الاهتمام بجميع أصحاب المصالح من مساهمين ومستثمرين على حد سواء دون تمييز.

٥- ضرورة الاهتمام بنشرات المصارف الخاصة بالتطورات الائتمانية والمصرفية وذلك بالتطبيق الدقيق لمبادئ الإفصاح والشفافية.

٦- إضافة مسئوليات التحول الرقمي الكامل والتعاملات عبر وسائل الاتصال الاجتماعي الحديثة ضمن المسئوليات الرئيسية لمجالس إدارة المصارف.

٧- **تعزيز تحديث الحوكمة الرقمية :**يوصى بتطوير وتحديث أنظمة الحوكمة الرقمية بشكل دوري لمواكبة التطورات التكنولوجية والتغيرات الاقتصادية، بما يضمن فعالية واستدامة الحوكمة في مواجهة التحديات المستقبلية.

٨- **زيادة التوعية بأهمية التكنولوجيا المتقدمة :**يجب تعزيز الوعي بين العاملين في القطاع المصرفي بأهمية الذكاء الاصطناعي والتحليل الضخم للبيانات في تحسين جودة تحليل البيانات المالية واتخاذ القرارات، من خلال برامج تدريبية وورش عمل متخصصة.

٩- **تعزيز الرقابة المالية والمسؤولية :**يُوصى بتعزيز آليات الرقابة المالية داخل المصارف وتوضيح مسؤوليات الإدارات المختلفة بشكل أكبر، مما سيسهم في تحقيق أداء مالي أكثر كفاءة وثباتًا.

١٠- **تعزيز الشفافية والإفصاح المالي :**ينبغي على المصارف الاستمرار في تعزيز استخدام الإفصاح الإلكتروني وتوفير المعلومات المالية بسهولة للمستثمرين، مما سيزيد من الثقة في القطاع المصرفي ويعزز من نموه المستدام.

١١- **تبني منهجيات تحليلات البيانات المتقدمة :**يوصى بتبني منهجيات التحليل الكمي والضخم للبيانات لكشف الاتجاهات الاقتصادية والمالية المستقبلية، مما يساعد المصارف في اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على معلومات دقيقة.

خاتمة:-

يؤكد البحث على الأهمية البالغة للحوكمة الرقمية في تطوير القطاع المصرفي المصري، ويشير إلى ضرورة الاستمرار في تحسين وتحديث هذه الأنظمة لضمان الاستدامة والنمو. كما يبرز أهمية التكنولوجيا المتقدمة في تحقيق الشفافية والكفاءة المالية، مما يستدعي مزيدًا من الاهتمام والتطوير في هذا المجال.

قائمة المراجع:-

اولا: المراجع العربية:-

١- إبراهيم، طلعت طمان عرفان، ومحمود، مصطفى محمود مصطفى (٢٠١٩) تقييم أثر المؤشرات المالية والمحاسبية والقيمة الاقتصادية المضافة على أسعار أسهم البنوك، المجلة العلمية للإدارة والاقتصاد، العدد الثالث، مصر.
٢- أبو الغيظ، محمد جلال (٢٠١٢م) تأثير جودة الحوكمة على الأداء- دراسة ميدانية بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير، جامعة سوهاج، كلية التجارة، مصر.
٣- أبو شعبان، محمد رامي (٢٠١٠م) مدى تأثير المعلومات المحاسبية المنشورة على السعر السوقي للسهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.

٤- الأغوات، توفيق سميح (٢٠١٥م) قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء
٥- التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
٦- البدارين، شهد علي حسن (٢٠١٩) قياس قدرة مؤشرات الاداء المالي على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، الأردن.
٧- السخري، كريمة (٢٠١٧م) تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية- باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة ٢٠١٠م، ٢٠١٥م، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
٨- ابراهيم، سارة محمد(٢٠١٨)، الحوكمة البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية نجامعة محمد خيضر بسكرة، ، ص ٢١.
٩- درويش،كمال الدين عبدالرحمن &حسانين، محمد صبحي ، (٢٠٢٠)، الجودة والعولمة في ادارة اعمال الرياضة باستخدام اساليب ادارية مستحدثة ، موسوعة متجهات ادارة الرياضة في مطلع القرن الجديد،دار الفكر العربي، القاهرة
١٠- سليمان ، محمد مصطفى ٢٠١٦، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري :دراسة تطبيقية"، الدار الجامعية ، جمهورية مصر العربية ، الطبعة الأولى

المراجع الاجنبية:-

1- Baslom, M; Tong, S (2019). Strategic Management of Organizational Knowledge and Employee's Awareness about Artificial Intelligence With Mediating Effect of Learning Climate. International Journal of Computational Intelligence Systems، v12(n2), 1-6. DOI
2- Norton, A; Shroff, S; Edwards, N (2020). Digital Transformation: An Enterprise Architecture Perspective. Publish Nation Limited: UK.
3- Kumar, Pankaj (2017) Impact of Earning per share and Price Earnings Ratio on market Price of share: A study on auto sector in India ،International Journal of Research– Granthaalayah, Vol.5 (Iss.2: February, 2017)
4- K.P. Balakrishnan (2016) A Study on Impact of Earnings per share price Earning Ratio on Behavior of share market price movements (Pharma sector) with special Reference to NSE", vol 2 issue 1-2395-4396
5- Goodwin. J, and Seow. J, (2022)."The Influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of

6- Financial Reporting and Auditing: Perceptions of Auditors and Directors in Singapore". Accounting and Finance, Vol. 42, pp. 195-223.
7- Arun, T. G., and Turner, J. D. (2021). "Corporate governance of banks in developing economies: Concepts and issues. Corporate Governance: An International Review, 12(3), 371-377.
8- Hussaeiny. K, and Al-Nodel. A, (2018). "Corporate governance online reporting by Saudi listed companies". Research in Accounting in Emerging Economics, Volume 8, pp. 39-64.
9- Madhani .P.M, (2019)."Value Addition through Good Governance in Corporate Sector: Role of Disclosure and Transparency".4th International Conference on Management , (IBSA - ICON 09) IBS, Ahmedabad, January 2 – 4.
10- Abduh. M, and Al Ageely. H, (2019). " The impact of Corporate Governance on CSR disclosure in Islamic banks: empirical evidence from GCC countries, Middle East Journal of Management, Volume 2, No.4. pp.283 – 295.